تعزيز الثقافة المالية للمرأة وتمكينها اقتصادياً ومالياً

إعداد
رشا العشي

سلسلة كتيبات تعريفية
(العدد 5)
موجّه إلى الفئة العمرية الشابة
في الوطن العربي

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تعزيز الثقافة المالية للمرأة وتمكينها اقتصاديا ومالياً

سلسلة كتيبات تعريفية
(العدد 5)
موجّه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي

إعداد: رشا العشي

صندوق النقد العربي
2020

© صندوق النقد العربي 2020

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذ الكتيب أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 97126171552+

فاكس: 97126326454+

البريد الإلكتروني: Economic@amfad.org.ae

Website : http: //www.amf.org.ae

هذا الكتيب يستهدف غير المختصين في الشأن الاقتصادي والمالي في الدول العربية ويخاطب بشكل عام المواطن العربي بهدف زيادة الوعي بأهمية دور المرأة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية

المحتويات

أولاً: تمهيد.....4

ثانياً: أهمية التثقيف المالي.....6

ثالثاً: المؤشرات الإقتصادية والمالية لفئة النساء في الدول العربية.....10

رابعاً: جهود الدول العربية في تعزيز الثقافة المالية للمرأة 14

خامساً: جهود صندوق النقد العربي في تمكين المرأة مالياً 19

سادساً: التوصيات.....20

أولاً: تمهيد

يُعتبر الشمول المالي وسيلة هامة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال دوره في تعزيز النمو الإقتصادي والعدالة الاجتماعية، اللذان يمثلان عنصرين رئيسين في عملية التنمية المستدامة. يساعد الشمول المالي على تحقيق عدة أهداف من بين الأهداف السبعة عشر الطموحة للتنمية المستدامة (Sustainable Development Goals SDGs) التي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030.

على سبيل المثال يُساهم الشمول المالي، من خلال تعزيز النفاذ إلى الخدمات المالية (التمويل والإدخار والتأمين)، في:

- تمكين المرأة اقتصادياً ومالياً وتحقيق العدالة الإقتصادية بين الجنسين.
- تحسين فرص المرأة للحصول على العمل المستدام.
- دعم المشاريع متناهية الصغر والصغيرة لكافة فئات المجتمع لا سيما فئة النساء.

في نفس السياق، تمكين المرأة يأتي في أولويته بناء قدرات المرأة، وتذليل التحديات أمام مشاركتها في المجال الاقتصادي والمالي، لتكون عنصراً فاعلاً ورائداً في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية المستدامة، وتتبوأ مكانتها في القطاع الإقتصادي، ولتكون نموذجاً للريادة.

تجدر الإشارة أن مجموعة العشرين (G20)[1] عرّفت الشمول المالي أنه " نفاذ كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف ميسرة".

يلاحظ من التعريف أن الشمول المالي يستهدف كافة فئات المجتمع بما في ذلك النساء، الأمر الذي يعكس أهمية تثقيف المرأة وتعزيز وعيها كخطوة أولى لتمكينها مالياً وإقتصادياً ودعمها لتصبح عنصراً منتجاً في مجتمعها.

[1] **مجموعة 20** أو **مجموعة العشرين** هو منتدى تأسس سنة 1999 للتنسيق بين الدول ذات الإقتصادات الهامة عالمياً. يمثل هذا المنتدى ثلثي التجارة في العالم وأيضا يمثل أكثر من 90 بالمئة من الناتج العالمي الإجمالي. تهدف مجموعة العشرين إلى الجمع الممنهج لدول صناعية ومتقدمة وإقتصادات ناشئة هامة بغية نقاش قضايا أساسية في الاقتصاد العالمي. تجدر الإشارة أن المملكة العربية السعودية ترأس المجموعة لهذا العام (2020).

ثانياً: أهمية التثقيف المالي

قامت مجموعة العشرين (G20) عام 2010 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي، منها مبدأ "التمكين"، الذي يبدأ بتبني برامج توعوية وتثقيفية موجهة لفئات محددة.

في السياق نفسه، نشر الموقع الإلكتروني للبنك الدولي في عام 2013 تقريراً[2] حول التنمية المالية في العالم فيما يخص سياسة تعزيز الشمول المالي، حيث قام فريق تقرير التنمية المالية العالمية بإجراء دراسة استقصائية عالمية. إعتمد المسح الذي تضمنته الدراسة استطلاعاً للرأي حول تنمية القطاع المالي من ذوي الإختصاص في مؤسسات مالية مثل: البنوك المركزية، ووزارات المالية، وممثلي المؤسسات غير الحكومية من (75) دولة في العالم، حيث تم سؤال المعنيين "ما السياسة الأكثر فاعلية لتحسين فرص الحصول على التمويل؟" جاءت نتيجة الإستطلاع، أن التثقيف المالي هو حجر الأساس للتمكين المالي.

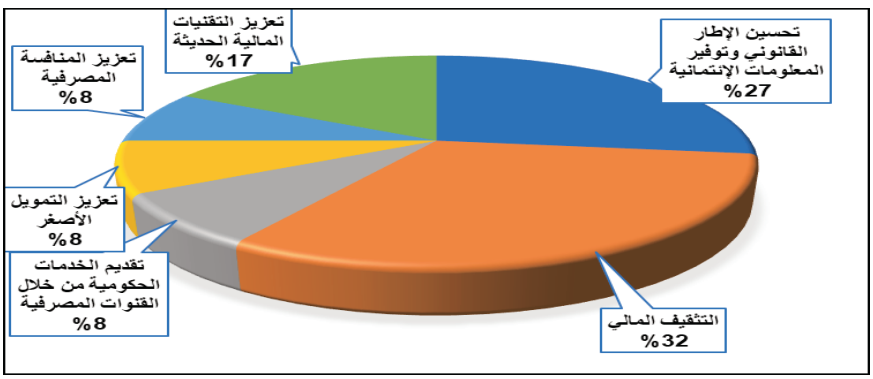

Source: Global Financial Development Report 2014 (Financial Development Barometer survey of financial sector officials and experts from 75 countries).

[2] تعمل مجموعة البنك الدولي في المجالات الرئيسة للتنمية، حيث تقدم المجموعة نطاقاً واسعاً من المنتجات المالية والمساعدة الفنية. كما تساعد البلدان في تبادل وتطبيق المعارف والحلول المبتكرة للتصدي للتحديات التي تواجهها.

في هذا الإطار، تؤكد النتائج أعلاه على أن التثقيف المالي يُعد من الأركان الرئيسة التي تعمل على تعزيز الشمول المالي، بالتالي حماية المستهلك المالي، إذ أن إيجاد عميل/مواطن مثقف مالياً، يعمل على زيادة الثقة بالنظام المالي، ويقلل إحتمالية خداع العميل واستغلاله. بالتالي هنالك عدداً من الدول أصبحت تتبنى استراتيجيات وبرامج للتثقيف المالي جنباً إلى جنب مع استراتيجيات وبرامج الشمول المالي، بل إن هنالك حوالي (50) دولة قامت بإعداد استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي والثقافة المالية.

في ضوء ما تقدم، يتضح أهمية دور الثقافة المالية في تعزيز الشمول المالي المجتمعي، وتُعتبر فئة النساء واحدة من أهم الفئات المجتمعية التي تستهدفها استراتيجيات وبرامج الشمول المالي في دول العالم، الأمر الذي يؤكد مرةً أخرى أن الخطوة الأولى لتمكين المرأة مالياً واقتصادياً لا بد أن تنطلق من خلال برامج التثقيف والتوعية المالية، وبحيث تكون مخصصة وموجهة نحو المرأة[3]. **من الممكن أن تتضمن برامج التثقيف المالي للمرأة عدة جوانب نذكر منها:**

1. **عقد ندوات وملتقيات تثقيفية حول القضايا المالية والاقتصادية بمناسبة إحياء اليوم العربي للشمول المالي:** الذي يعتبر فرصة لنشر التوعية المالية بين فئات المجتمع، خاصةً منها فئة الإناث. حيث من الممكن تخصيص أنشطة وفعاليات في اليوم العربي للشمول المالي[4]

[3] صندوق النقد العربي (2016)، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

[4] تحتفل الدول العربية سنوياً باليوم العربي للشمول المالي، حيث أقرّ مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية يوم 27 ابريل (نيسان) من كل عام، ليكون اليوم العربي للشمول المالي، بهدف تعزيز الوعي بقضايا الشمول المالي والارتقاء بمؤشراته، وإدراكاً منه للأهمية التي باتت تكتسيها قضايا الشمول المالي في دعم تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، حيث يتم خلال هذا اليوم تنظيم العديد من الأنشطة المرتبطة بتحسين مؤشرات الشمول المالي.

لتنظيم فعاليات خاصة بفئة المرأة، مثال ذلك عقد ملتقيات للمرأة الريفية، وورش عمل للشابات رائدات الأعمال، ومعارض حرف يدوية.

2. **عقد برامج تدريبية مخصصة لفئة النساء لريادة الأعمال:** تُعد تنمية القدرات لدى فئة النساء الشابات التحدي الأبرز أمام المضي قدماً في تقديم أفكار لبعث مشاريع إنتاجية، وقد دأبت العديد من الدول على توفير برامج تدريبية لتطوير قدرات الشابات قبل المضي قدماً في تنفيذ مشاريعهن.

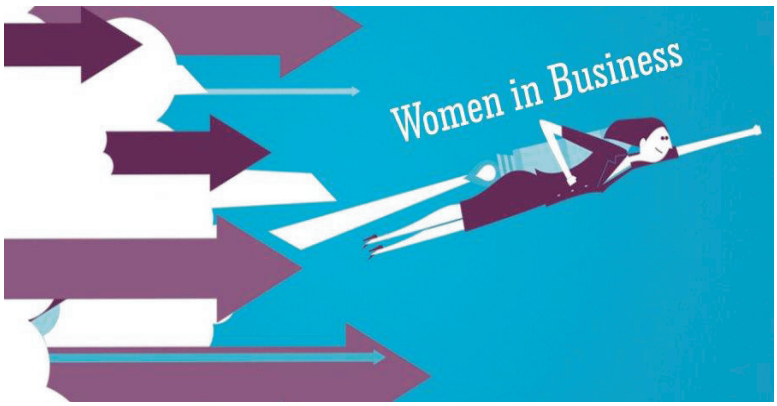

3. **تصميم برامج تلفزيونية وإعلامية حول تمكين المرأة، وإستعراض قصص نجاحهن:** تُعتبر وسائل الإعلام طريقة مُثلى تساهم في تمكين

المرأة، من خلال تصميم برامج تناقش التحديات التي قد تؤثر سلباً على تمكينهن، ومن الممكن خلال البرامج التلفزيونية إستضافة خبراء اقتصاديين أو ماليين لمناقشة فرص تمكين المرأة. كما أن إستعراض بعض قصص النجاح لرائدات الأعمال، يمثل حافزاً ملهماً للمجتمع.

4. **إطلاق برامج تثقيفية لدعم المرأة الريفية والمناطق النائية:** المرأة الريفية تواجه العديد من التحديات الإضافية، مقارنة بالمرأة الحضرية. بالتالي تصميم برامج تثقيفية تستهدف المرأة الريفية، يساهم في تعزيز فرص تمكينها مالياً.

ثالثاً: المؤشرات الإقتصادية والمالية لفئة النساء في الدول العربية

كما هو معلوم، فإن بعض اقتصادات الدول العربية تواجه تحديات تؤثر على نموها، ومن هذه التحديات ارتفاع البطالة بين النساء خاصة الشابات.

معدل بطالة المرأة في الدول العربية مقارنة بباقي الأقاليم الجغرافية الأخرى 2018 (%)

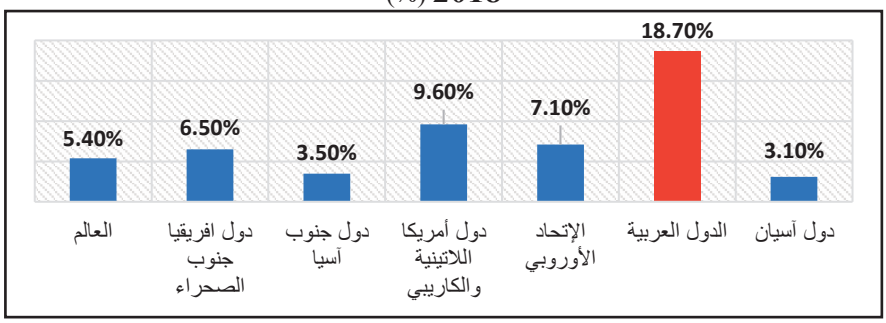

المصدر: قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

يُساهم الارتقاء بالشمول المالي إيجابياً في خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين، بالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة. حيث أن وصول التمويل والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع وقطاعات الأعمال له دور فعال في معالجة تحديات البطالة على المديين القصير والمتوسط وتحقيق النمو الاقتصادي الأكثر شمولاً، الذي يمثل الهاجس الأهم أمام السياسات الاقتصادية الراهنة، حيث يُعتبر معدل البطالة بين النساء الشابات في الدول العربية من أعلى المعدلات على مستوى العالم حيث يتجاوز 40 في المائة[5].

[5] صندوق النقد العربي (2018)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد

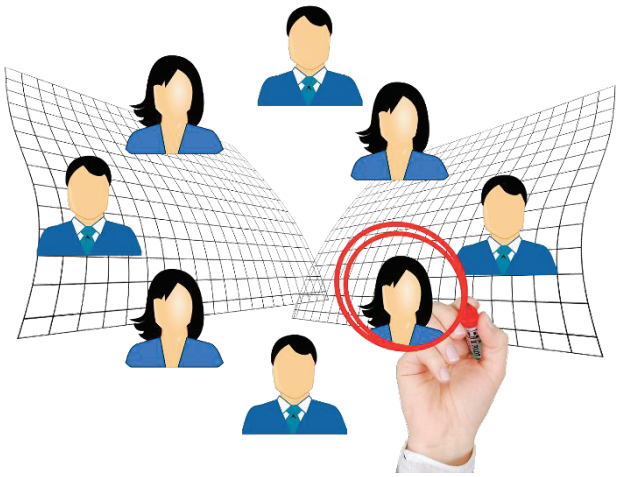

أما فيما يخص مؤشرات الشمول المالي الخاصة بالمرأة، وتحديداً فجوة النفاذ للتمويل بين الجنسين، فقد بلغت لدى الدول العربية حوالي 22 في المائة في عام 2017، مقارنة بنحو 7 في المائة لدى دول العالم. بالرغم من أن الفجوة تقلصت لدى الدول العربية بنقطة مئوية في عام 2014 مقارنةً بما كانت عليه في عام 2011 (إذ بلغت في عام 2011 حوالي 17 في المائة، مقابل 16 في المائة في عام 2014)، إلا أن الفجوة اتسعت في عام 2017 كما سبق أن أشرنا، الأمر الذي يعكس أهمية قيام الدول العربية بمواصلة الجهود الرامية لتمكين المرأة.

الفجوة بين الجنسين في الدول العربية مقارنة مع دول العالم في عام 2017

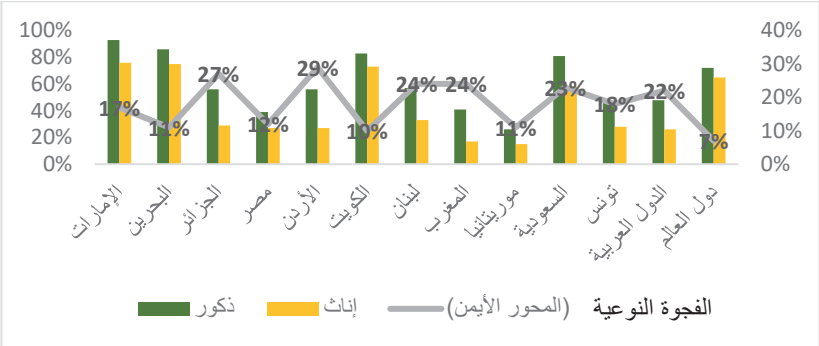

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (FINDEX)

فيما يتعلق بتطور امتلاك الإناث لحسابات بنكية بشكل مقارن لدى الدول العربية، فقد تفاوتت النسب، حيث جاءت الإمارات في المرتبة الأولى من حيث أعلى نسبة امتلاك الإناث لحسابات بنكية، إذ بلغت هذه النسبة 76 في المائة في عام 2017، في حين احتلت البحرين المرتبة الثانية بنسبة 75 في المائة، أما أقل نسبة فقد كانت لدى موريتانيا حيث بلغت 15 في المائة.

نسبة الإناث اللاتي يفوق عمرهن 15 عاماً ويمتلكن حسابات بنكية في الدول العربية خلال الأعوام 2011،2014 و2017.

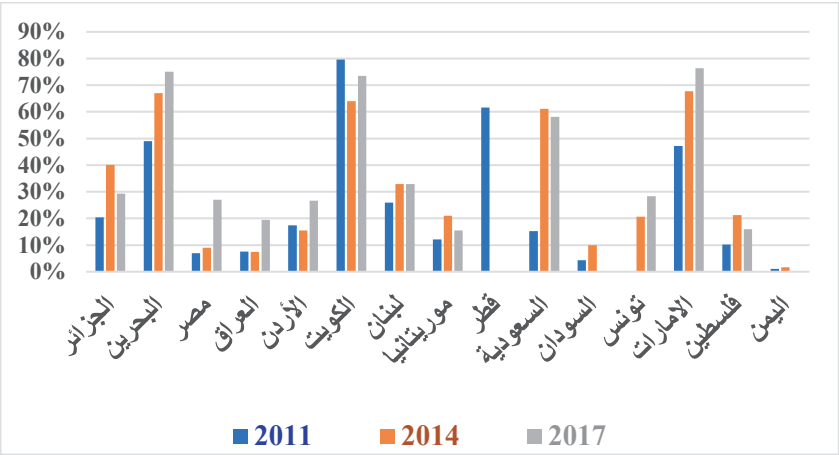

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (FINDEX)

الحصول على التمويل اللازم للمشاريع والأعمال لدى الدول العربية خلال عامي 2014 و2017

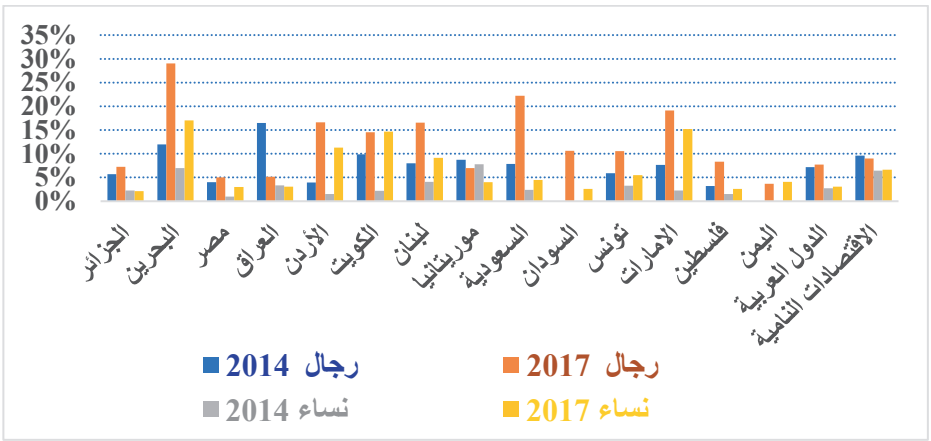

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (FINDEX)

إن المؤشرات أعلاه، تُبرز الحاجة إلى ضرورة تبني برامج توعوية وتثقيفية مُصممة لتتلائم مع احتياجات المرأة، حيث أنه وبالرغم من الجهود التي بذلتها

الدول العربية لتمكين المرأة مالياً واقتصادياً، إلا أنه يحسن مواصلة بذل الجهود خصوصاً فيما يخص جانب تعزيز الثقافة المالية للمرأة.

رابعاً: جهود الدول العربية في تعزيز الثقافة المالية للمرأة[6]

في **المملكة الأردنية الهاشمية**، تساهم الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في التقليل من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في المملكة بما يتماشى مع خطة تحفيز النمو الاقتصادي واستراتيجية ورؤية الأردن 2025، بحيث تنعكس الآثار الإيجابية للمساواة والمستوى المعيشي الأفضل في هذه الاستراتيجية ضمن العديد من المحاور، منها تعزيز المساواة الاقتصادية بين الجنسين، ذلك بتقليص الفجوة التمويلية بين الجنسين بما يساهم إيجاباً في تعزيز القدرات الاقتصادية للنساء ورائدات الأعمال في المجتمع، ودعم الثقافة المالية لهذه الفئة الهامة. تجدر الإشارة أن الإستراتيجية أكدت أهمية بناء القدرات المالية للفئات المستهدفة لعدة فئات أبرزها فئة النساء والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى رفع الوعي والثقافة المالية للمجتمع.

في دولة الإمارات العربية المتحدة، يعتبر نهج دولة الإمارات في تمكين المرأة نموذجاً متفرداً يحتذى به على مستوى العالم، فالمرأة الإماراتية شريكة في مسيرة التنمية ومربية لأجيال المستقبل، وتعد جزءاً لا يتجزأ من رؤية الدولة لاستشراف المستقبل، ويكفل دستور دولة الإمارات العربية المتحدة حقوقاً متساوية لكل من النساء والرجال. وتتصدر الإمارات العربية المتحدة العديد من المؤشرات الإقليمية والعالمية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وإنجازات المرأة، والتعليم ومحو الأمية، ونصيب المرأة في قطاع التوظيف، ومؤشر "

[6] صندوق النقد العربي (2019)، كتاب الشمول المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب.

معاملة النساء بإحترام " ضمن مؤشرات الرقم القياسي للتقدم الإجتماعي، إلى جانب مؤشرات عديدة أخرى. وتدعم دولة الامارات مشاركة المرأة في صنع القرار، كونه يشكل دعامة رئيسة لتمكينها اقتصادياً.

في **الجمهورية التونسية**، عملت وزارة المالية بالتعاون مع البنك المركزي التونسي ومختلف الهيئات الرقابية وممثلين عن الجمعيات المهنية على بلورة "استراتيجية حول دعم الشمول المالي" في تونس للفترة (2018-2022). تهدف الاستراتيجية إلى تطوير النفاذ للخدمات المالية (بنوك، تمويل أصغر، تأمين، بريد، مالية رقمية) لتمكين الشرائح غير المشمولة حالياً بشكل كلي أو جزئي من النفاذ إلى منتجات وخدمات مالية تتماشى وحاجياتهم، مما سيمكن من الحد من التفاوت المكاني ودفع عجلة الاستثمار من خلال توفير المزيد من فرص العمل. تتضمن الاستراتيجية ستة محاور أساسية (التمويل الرقمي، والتأمين الصغير، والتثقيف المالي، وتمويل المؤسسات العاملة في مجال الإقتصاد الإجتماعي والتضامني، وإعادة تمويل مؤسسات التمويل الأصغر، والتقييم الإجتماعي والإقتصادي لمختلف آليات التمويل). يتضمن محور التثقيف المالي تحقيق الأهداف التالية:

- إرساء برنامج وطني للتثقيف المالي بمشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة.
- تحسين المعرفة والممارسات المالية للمرأة الريفية.
- تحسين المعرفة والممارسات المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين المعرفة والممارسات المالية للشباب والنساء.

في **المملكة العربية السعودية**، وعلى صعيد تمكين المرأة مالياً، يقوم بنك التنمية الاجتماعية بجهود كبيرة لتعزيز الثقافة المالية للمرأة وزيادة مستوى وصولها إلى التمويل وتيسير إجراءات طلب التمويل.

في **الجمهورية العراقية**، يتم القيام بحملات للتوعية المصرفية بالتنسيق بين البنك المركزي العراقي والمصارف ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني ورابطة المصارف الخاصة في العراق، من خلال إقامة ورش العمل وإعداد البرامج التلفزيونية والإذاعية الخاصة بالتوعية المصرفية وحماية فئات المجتمع (بما فيها المرأة)، والعمل على إعداد موقع إلكتروني ومواقع التواصل الإجتماعي، خاص بالتوعية المصرفية، وإصدار كراس خاص بالتثقيف المالي.

في **دولة فلسطين**، يتم تنظيم حملات توعية مالية ومصرفية موجهة إلى فئات محددة من المجتمع (منها المرأة) باستخدام كافة وسائل الإعلام، كما تم تنظيم ندوات وورش توعوية وإطلاق حملات استهدفت فئات محددة من المجتمع.

في **دولة قطر**، تم في إطار تعزيز التثقيف المالي تشكيل لجنة الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتثقيف المالي برئاسة مصرف قطر المركزي وعضوية العديد من الوزارات والمؤسسات والهيئات بالدولة، من أهدافها رفع الثقافة المالية لدى فئات المجتمع ومنها النساء، بالتعاون مع كافة الأطراف المشاركة في الإستراتيجية، وذلك من خلال البرامج التوعوية المختلفة. كذلك تهدف الإستراتيجية إلى تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية وتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها.

في **الجمهورية اللبنانية**، تهدف استراتيجية مصرف لبنان إلى تعزيز الوصول إلى خدمات ومنتجات مالية منظّمة بكلفة معقولة وبالتوقيت والشكل المناسبين،

فضلاً عن تعميم استخدامها المسؤول من قبل جميع الفئات السكانية، وذلك عبر وضع السياسات والإجراءات القائمة والمبتكرة، حيّز التنفيذ. من شأن هذه الاستراتيجية أن تعزز الرفاهية الإجتماعية والإقتصادية والمالية لدى المواطنين، كأفراد ونساء ومؤسسات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم، فضلاً عن تحفيز التنمية المستدامة ودعم النمو الإقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي. وتم صياغة برامج تعليمية مصمّمة خصيصاً وفق احتياجات مختلف شرائح المجتمع بما في ذلك النساء، بهدف تعزيز القدرات المالية لديهم.

في **جمهورية مصر العربية**، هنالك اهتمام واضح في جانب تعزيز الثقافة المالية للمرأة. على سبيل المثال، قام البنك المركزي المصري بعقد دورات تدريبية بالتعاون مع الإتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر للعاملين بالجمعيات الأهلية العاملة بالدلتا ووجه بحري، في محافظتي القاهرة والاسكندرية، بهدف نشر الثقافة المالية للإناث المستفيدات من خدمات الجمعيات الأهلية ورفع كفاءتهم في مجال التخطيط المالي. كذلك تم عقد دورة تدريبية بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة في جميع محافظات مصر بهدف نشر الثقافة المالية للرائدات الريفيات حول الشمول المالي وإدارة الأموال ومفهوم الادخار والإقراض.

من جانب آخر، وفي إطار جهود البنك المركزي المصري لدعم وتمكين المرأة اقتصادياً ومالياً، تم توقيع مذكرة تفاهم مع المجلس القومي للمرأة للعمل على دعم وتحقيق الشمول المالي للمرأة وتمكينها مالياً في سبتمبر 2017. جدير بالذكر أن هذه الشراكة تساعد على منح المرأة فرصاً عادلة ليكون لها دور إنتاجي في المجتمع يحقق لها دخلاً مناسباً تستطيع إدارته واستثماره أو إدخاره لرفع مستوى معيشتها بما ينعكس بالإيجاب على أفراد أسرتها وعلى المجتمع ككل. من أهم أهداف المذكرة:

- زيادة الوعي المالي ونشر الثقافة المالية للمرأة خاصة بين طالبات المدارس والجامعات.
- تبني مشروع يهدف إلى رفع نسب الإدخار وتشجيع ريادة الأعمال للمرأة.
- وضع هدف واضح لزيادة نسبة الشمول المالي كمعيار قومي في ضوء استراتيجية 2030 للمرأة.
- رفع معدلات نفاذ المرأة إلى الخدمات المالية خاصة المصرفية منها عن طريق القنوات المالية الرسمية، وتوفيرها بجودة عالية وأسعار ميسرة وشروط تشجيعية.
- استخدام وسائل التقنيات الحديثة لتسويق الخدمات المالية وتسهيل الوصول إليها بطرق بسيطة، بما يساعد على رفع نسب استخدام المرأة للخدمات المالية.

كذلك وحرصاً من البنك المركزي المصري على سد الفجوة القائمة بين الرجال و النساء في امتلاك الحسابات والتحول إلى مجتمع غير نقدي، من خلال تقديم خدمات مصرفية رقمية تستهدف العملاء الذين لا يتعاملون مع الجهاز المصرفي، قام البنك المركزي بوضع نموذج عمل لخدمة جديدة من خلال منظومة الدفع باستخدام الهاتف المحمول تتيح للأفراد - خاصة النساء منهم - الإدخار والإقتراض، ذلك عن طريق "مجموعة الادخار والإقراض الريفي" [Village Saving and Loan Association (VSLA)] المطبقة عالمياً من مؤسسة كير (CARE)، وإدماجها في المنظومة الرقمية، حيث تساعد الإناث في القرى والمناطق الواعدة على إنشاء مشروعاتهم الصغيرة وتحقيق طموحاتهم من خلال الإدخار والإقتراض عن طريق تلك الخدمة.

كما تم الإعلان عن برنامج الإرشاد القيادي للمرأة في أكتوبر 2017 ضمن فعاليات منتدى أكثر 50 إمرأة مؤثرة في مختلف المجالات، وذلك إيماناً من البنك المركزي بأهمية الدور الريادي للمرأة في مراحل اتخاذ القرارات، ويهدف البرنامج إلى خلق كوادر نسائية ريادية في مختلف المجالات تستطيع أن تتولى المناصب القيادية في المستقبل.

خامساً: جهود صندوق النقد العربي في تمكين المرأة مالياً

يقوم صندوق النقد العربي بشكل مستمر بتبني العديد من البرامج والجهود التي تهدف إلى تمكين المرأة اقتصادياً ومالياً، حيث يحرص الصندوق من خلال مشاوراته مع الدول العربية الأعضاء على تضمين برامج الإصلاح لإجراءات تهدف إلى مساعدة المرأة العربية على الاضطلاع بالدور المأمول منها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، وتهيئة البيئة المواتية لممارسة وريادة الأعمال، بما يتضمن تعزيز فرصها في الحصول على التمويل المناسب، وتعزيز قدراتها بما يمكنها من الحصول على فرص العمل والوصول إلى الخدمات المالية.

في نفس السياق، شهد عدد المشاركات في الدورات التدريبية التي ينظمها معهد التدريب وبناء القدرات في الصندوق للكوادر الفنية العاملة في الجهات الرسمية في الدول العربية خاصة منها البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية والأجهزة الإحصائية زيادةً ملموسةً حيث ارتفع عددهن من 226 مشاركة في عام 2015 إلى 465 مشاركة في عام 2019[7].

من جانب آخر، تضمنت فعاليات اليوم العربي للشمول المالي لعام 2020، التأكيد على أهمية التثقيف المالي خصوصاً لفئات الشباب والنساء، وتعزيز

[7] كتاب حول دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية، يونيو 2020.

استخدام التقنيات المالية الحديثة وتسريع الانتقال للخدمات المالية الرقمية، الأمر الذي يساعد في دعم وصول هذه الفئات للخدمات المالية المناسبة.

سادساً: التوصيات

يلاحظ مما سبق أن عدد من الدول العربية قطعت شوطاً كبيراً في سعيها لتمكين المرأة مالياً، حيث يمكن تقديم عدد من التوصيات في هذا الشأن، منها:

1- دعوة السلطات المعنية في الدول العربية إلى إيلاء المزيد من الإهتمام لموضوع تمكين المرأة مالياً، من خلال تعزيز الإهتمام بالتوعية والتثقيف المالي.

2- قيام المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بتشجيع البنوك للقيام بتقديم منتجات مالية ومصرفية موجهة للمرأة بشروط ملائمة لإحتياجات تمكينها اقتصادياً. يتضمن ذلك تقديم التوعية والتثقيف المالي المناسبين.

3- دعوة هيئات الأوراق المالية والبورصات في الدول العربية للقيام بحملات ترويجية وتثقيفية موجهة للمرأة، تساهم في تشجيع فئة النساء للإستثمار في سوق الأسهم. كذلك يمكن تخصيص نسبة من الاكتتابات الأولية في أسهم الشركات الكبيرة، لفئات محددة في المجتمع من ضمنها المرأة.

المصادر:

1. صندوق النقد العربي (2018)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
2. البنك الدولي، قاعدة بيانات (Findex).
3. صندوق النقد العربي (2016)، متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"
4. صندوق النقد العربي (2019)، كتاب الشمول المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب.
5. صندوق النقد العربي (2020)، كتاب دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية.

الصور المستخدمة في الكتيب متوفرة في الموقع https://pixabay.com

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي
شبكة المعرفة
ص.ب2818
أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف رقم: 6215000 (9712+)
فاكس رقم:6326454 (9712+)
البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

- متوفرة إلكترونياً بموقع الصندوق على الإنترنت:
https://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

Arab Monetary Fund Building
Corniche Street
Abu Dhabi, United Arab Emirates
P.O Box 2818
www.amf.org.ae